



الكثائب اللبنانية

الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللبناني

الرئيس

بيروت، في ٦ أيار ٢٠٢٤

جانب رئيس مجلس الوزراء اللبناني
السيد نجيب ميقاتي المحترم،

تحية طيبة وبعد،

لقد صرّحت خلال لقاءكم برئاسة المفوضية الأوروبية أرسولا فون دير لاين والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس في الثاني من أيار أن لبنان يتحمّل العبء الأكبر في استضافة اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١، ممّا شكّل ضغطاً كبيراً على البلاد في ظلّ أزمتها الاقتصادية والمالية وتدهور بنيتها التحتية.

كما كرّرت رفض لبنان أن يصبح وطناً بديلاً للنازحين، وأشرت إلى أنّ معظم المناطق السورية باتت آمنة الآن، ودعوتهم إلى عودة السوريين إلى بلادهم، لاسيّما أولئك الذين دخلوا لبنان بعد عام ٢٠١٦ لأسباب إقتصادية بحتة. وطالبت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في سياساته بشأن إدارة أزمة النازحين السوريين.

إلا أنّ تصريحات رئيسة المفوضية الأوروبية جاءت متناقضة مع ما تفضّلتم به. فخلال إعلانها عن حزمة مالية بقيمة مليار يورو (١,٠٧ مليار دولار) دعماً للبنان اعتباراً من السنة الجارية وحتى عام ٢٠٢٧، أشارت إلى أنّ برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي سيركّز أساساً على توفير المعدات والتدريب لإدارة الحدود لمساعدة لبنان في إدارة الهجرة ومنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة تهريب المهاجرين إلى أوروبا إنطلاقاً من السواحل اللبنانية. وحثّت لبنان على إبرام ترتيبات عمل مع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكس).

كلّ ذلك دلالة واضحة على أنّ نية الاتحاد الأوروبي ليست تخفيف الثقل عن لبنان عبر استضافة أعداد كبيرة من السوريين في البلدان الأوروبية وتحمل جزء كبير من عبء الأزمة التي يزرع لبنان تحت ثقلها، وليس الاعتراف بوجود مناطق آمنة في سوريا يمكن للسوريين المباشرة بالعودة إليها فوراً، بل ببساطة الإبقاء على السوريين في لبنان والتأكد من عدم هجرتهم إلى البلدان الأوروبية المجاورة، خصوصاً بعد التزايد الملحوظ في هجرة السوريين من لبنان إلى قبرص.

إنّ هذا التناقض في التصريحات يثير الكثير من الأسئلة والاستفسارات لدينا ولدى الشعب اللبناني الذي يعاني منذ سنوات من تداعيات أزمة النزوح السوري. فالمواطن اللبناني يريد أن يعرف حقيقة ما يجري، وما هي بنود الاتفاق المزعوم مع الاتحاد الأوروبي، وما هي الضمانات بالألّا يتحوّل الموضوع إلى محاولة لإدماج السوريين في لبنان، خاصة وأنّ هذه المبادرة تتماشى مع اتفاقيات مشابهة سبق وعقدها الاتحاد الأوروبي مع دول مثل مصر وتونس لمنع وصول المهاجرين إلى أوروبا.

لقد عانى لبنان من وطأة أزمة اللاجئين السوريين المتفاقمة على مدى ١٣ عاماً، وهي فترة زمنية طويلة. وهناك أعداد غفيرة من السوريين الذين وُلدوا ونشأوا على الأراضي اللبنانية منذ ذلك الحين، مما يؤدي تدريجياً إلى تغيير جذري في هوية الدولة اللبنانية ونسيجها الاجتماعي وتكوينها السكاني. إن ذلك يشكل خطراً داهماً يهدد وجود لبنان وكيانه وهويته وتركيبته الديموغرافية. ومن هذا المنطلق، لا يمكننا التعاطي مع مثل هذه المبادرات الأوروبية دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف الحرجة والمعطيات الخطيرة التي تنذر بعواقب وخيمة على المدى الاستراتيجي. فمن واجبنا الدستوري والقانوني الحفاظ على سيادة الدولة اللبنانية ووحدة أراضيها وهوية شعبها في مواجهة أي مساعٍ أو مخططات قد تمسّ بتوازنها الديمغرافي الدقيق أو تقوّض أسس وجودها واستقرارها على المدى الطويل.

لذلك، نتقدّم بهذا الكتاب، مطالبين رئاستكم بتوضيح الأمور وإطلاعنا والرأي العام على حقيقة ما يجري، والإفصاح بشكل دقيق وشفاف عمّا تمّ الاتفاق عليه مع مفوضية الاتحاد الأوروبي، وما هي الخطوات العملية التي ستتخذها الحكومة لمنع إدماج السوريين في لبنان وإعادتهم بشكل سريع إلى سوريا، خصوصاً في ظل توقف الأعمال العسكرية في أغلبية الأراضي السورية.

إن الشعب اللبناني يستحقّ أن يعرف الحقيقة، وأن يطمئن على مستقبله ومستقبل بلده في ظل الأزمات المتلاحقة التي يواجهها. ونتمنى أن تتخذوا الإجراءات اللازمة لتبديد أي غموض أو لبس في هذا الملف الحساس والمهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

سامي الجميل



نائب في البرلمان اللبناني
رئيس حزب الكتائب اللبنانية